دور المجتمع المدني في الحفاظ على التراث الأثري

د. محمد خالدي
جامعة تلمسان

مقدمة:

يتعرض التراث الأثري إلى الكثير من المخاطر التي تحدق به وتعمل على اندثاره وطمسه. ومصدر هذه الأخطار إما الطبيعة أو الإنسان. ويعرف المجتمع خلال هذا العصر الحديث الكثير من التحولات والتطور، كالحركة العمرانية التي لم يسبق لها مثيل في تاريخ البشرية، وهذا ما يؤكّد حركة التحضّر والتحديث والنمو الحضري السائدة، فالحركة العمرانية والحضرية تشهد انتعاشا لا سابق لها، ولا مثيل لها من قبل، وتتنامى بوتيرة سريعة جدا، والسؤال الذي يطرح بقوّة في خضمّ هذه الحركة العمرانية، هل من أثار سلبية على الخريطة التراثية والمعالم الأثرية في حد ذاتها وتحويلها إلى أطلال؟ والأحرى أن نتساءل في زخم العولمة، وزمن التقدم الصناعي والتكنولوجي، وعهد المعلوماتية والفضاء المفتوح، لماذا كل هذا الإهمال للتراث، والسعي للانصهار والذوبان في المدينة المعاصرة، والابتعاد عن التراث الموروث، بالإضافة إلى عدم احترام نوعية الحياة السائدة فيها، وتجاوز قيم البيئة المحلية، والعمل على إزالتها ومحوها؟

إذن فهل ما يجري على التراث والبيئة من إهمال وتدمير وتجاوز وتعدّي، وما خلّفه من انعكاسات سلبية على جودة الحياة المعيشية ونوعيتها، يجعلنا نعيد النظر في طريقة التعامل والتعاطي مع بيئتنا، ويستدعي منا التفكير بجديه في ثرواتنا التراثية والبيئية، والعمل على تأسيس وعي جديد بهما، واختراع أفضل الوسائل والطرق التي تساهم في الحفاظ عليهما، وفي كيفية حفظهما من التدمير والضياع، وإنشاء مشروعات حقيقية تساهم في الحفاظ على سلامة حال ما بقيّ من مكونات هذه البيئة التراثية والعمرانية؟

وللردّ على هذه التساؤلات ارتأينا الوقوف على، جعل التراث العمراني جزءا لا يتجزأ من الهيكل الثقافي والاقتصادي للمجتمع.

1 - الأهمية الحضارية للتراث الأثري:

يعتبر التراث الوعاء الناقل للحضارة عبر الأجيال، وأهمّيته تكمن في اقترانها بموضوع الهوية كونهما من تجليات وإفرازات الثقافة المحلية والإقليمية، إن التراث يمثل جزئ من الذاكرة الجماعية للمجتمع وميدان هام جدا ناقل للحضارة والثقافة المحلية والإقليمية ويعبر عن

المراحل التي تعاقبت على ذاكرة وتاريخ الأمة، وأن الدعوة لمحو هذه الذاكرة، هي أشبه بمن يمحو الجينات البنيوية لكائن عضوي يحمل تاريخا وحضارة وذاكرة تتضمن العادات والتقاليد والممارسات الاجتماعية والخبرات المتناقلة التي مرت بالأجيال من السلف إلى الخلف، فالدعوة لتجاوزها ومحوها هي دعوات مغرضة .

إن نهضة الشعوب لا تقاس بما وصلت إليه من تطور عمراني وحضاري فحسب، وإنما تقاس بحفظها على تراثها العمراني والثقافي[1]، ويستدعي منا هذا التفكير بجديه في ثرواتنا التراثية والبيئية والعمل على تأسيس وعي جديد بهما، وإيجاد أفضل الوسائل والطرق التي تساهم في الحفاظ عليهما مع إنشاء مشروعات حقيقية تساهم في الحفاظ على سلامة حال ما بقي من مكونات هذه البيئة المناخية والتراثية والعمرانية والثقافية. وتوظيف التراث بشكل تكاملي في شتى جوانبه الطبيعية والثقافية والعمرانية كمورد اقتصادي ضمن خطط التنمية المستدامة. وتكامل دور التراث العمراني في التنمية الوطنية الشاملة بشكل عام، والتنمية السياحية بشكل خاص.

وكذلك الاستفادة من فوائد ومزايا إعادة تأهيل مباني التراث العمراني، وتوظيفه في الاستخدامات السكنية، والسياحية، والثقافية، وتنمية المجتمعات المحلية بما يسهم في إعادة توزيع المردود الاقتصادي للاستثمار في موارد التراث بصورة أكثر عدالة والحد من توسع المدن على حساب المناطق التقليدية. وأهمية التأكيد على دراسة تلك المناطق باعتبارها مناطق ذات طبيعة خاصة، يتم إعادة تأهيلها، آخذا بعين الاعتبار متطلبات الأصالة والتكامل والأبعاد الوظيفية الاقتصادية الراهنة.

إنّ توظيف التراث بشكل تكاملي في شتى جوانبه الطبيعية والثقافية والعمرانية كمورد اقتصادي ضمن خطط التنمية المستدامة، وتكامل دور التراث العمراني في التنمية الوطنية الشاملة بشكل عام، والتنمية السياحية بشكل خاص، مع الاستفادة من المحافظة على التراث العمراني المحلي كآلية ذات جدوى اقتصادية للمجتمع تشجع على الهجرة العكسية من المراكز الحضرية المكتظة، إلى البلدات والقرى التراثية، مع ضرورة توفير حوافز ووسائل تمويل مستدامة والاستثمار في البنى التحتية. وكل هذا من شأنه أن يثري الحضارة التي ننتمي إليها. إنّ الأماكن التي تكثر بها المعالم التراثية تساعد على تنشيط السياحة، ويمكن أن يكون لها تأثير كبير على المجال الاقتصادي من خلال إيجاد فرص العمل وزيادة الدخل الوطني وتحفيز النشاط التجاري المحلي2

ونرى أنه من الأجدى إشراك المجتمع المدني في برامج المحافظة على التراث العمراني، ومشاريع تشغيلها، وإيجاد الصيغ الملائمة لذلك للاستفادة من فوائد ومزايا إعادة تأهيل مباني التراث العمراني، وتوظيفه في الاستخدامات السكنية، والسياحية، والثقافية، والتنمية المحلية.

2 - حفظ التراث الأثري وفوائده:

إنّ عملية حفظ التراث، تساهم في تحقيق التوازن بين عملية التنمية والتطوير، والحفاظ على البيئة بمفهومها الشامل، كأحد المبادئ الأساسية في أي خطط وبرامج تنموية، بحيث لا تكون عملية التنمية على حساب البيئة والثروة التراثية وتدميرها، مما يمكن أن يهدد حق الأجيال المتعاقبة في الحفاظ على حقها في التمتع بتراثها وتاريخها، والتمتع أيضا بحياة بيئية صالحة وصحية وآمنة. لذلك من المهم أن يكون للمجتمعات المحلية ومؤسسات المجتمع المدني والمؤسسات الأهلية والمهتمين دور في إبراز تراثها والحفاظ عليه، من خلال إنشاء مؤسسات أو فرق أهلية خاصة تهتمّ بإدارة وتدبير شؤون التراث وحفظه والاهتمام به، بالشراكة والتعاون والتواصل مع الجهات ذات الاختصاص، والتعاون معها من اجل وضع رؤية وتصورات في كيفية الحفاظ على التراث والآثار، والعمل على تطوير وإعادة تأهيل مراكز المدن القديمة وأسواقها الشعبية، بالإضافة إلى وضع الخطط التي ترمي إلى ترميم وتأهيل المباني التراثية والأثرية، وسن القوانين التي تحفظها وتمنع التعدي عليها، وبذل الجهود من اجل حمايتها ورعايتها والاهتمام بها وتنميتها وإبرازها، مع السعي إلى ضم هذه المواقع الأثرية وإضافتها إلى قوائم التراث الإنساني الخالد، على أن تحضى كل هذه الجهود بالدعم المادي والمعنوي، وتخصيص ميزانية لهذا الغرض.

كما يجب وضع ضوابط ملزمة لاحترام المساجد والمنشآت الدينية، وحمايتها ضمن سياسات التخطيط العمراني، وفرض شروط وآليات صارمة لتنفيذها، لكونها شواهد للثقافة الإسلامية، وربطها بالنسيج العمراني، مع تسهيل الوصول إليها.

وكذلك تكوين قاعدة بيانات كاملة لمواقع التراث العمراني، ووضع وتبني المعايير التي تضمن حماية وصيانة مواقع التراث. ووضع قانون حماية وصيانة وتطوير التراث العمراني، ووضع معايير تصنيف مواقع التراث العمراني، وتنظيم المؤتمرات الدولية لحماية التراث العمراني وتنميته، والتعاون مع أفراد المجتمع لإعادة تأهيل القرى القديمة وحمايتها[3].

وتبقى مشكلة الاختيار بين التراث وما تركه السلف من القضايا التي تحير المختصين على كافة المستويات. فإما أن يكون التراث ذو مكانة تاريخية خاصة أو ذو أهمية معمارية أو

تصميمية أو إبداعية خاصة أو متفردا لا يوجد منه الكثير وإلا يصبح الحفاظ على التراث عمل بلا هدف حقيقي، وكذلك فان المعايير الجمالية تتطور باستمرار[4].المعالم التي كانت تعتبر تاريخيا أو إنسانيا معالم متميزة تتغير مع الزمن وتصبح غير متميزة في عصر آخر وبالتالي تفقد أهميتها التراثية. إنّ الاهتمام باحتياجات الحاضر على حساب التراث الإنساني يعتبر من الأخطاء الجسيمة التي ارتكبتها الإنسانية في كثير من العصور. فالسبيل الوحيد للمعاصرة الصادقة هو إدماج تراث الماضي الأصيل في الواقع المعاصر. ومع زيادة الظواهر المحيطة بنا التي تعتبر شواهد على الماضي تزداد إشكالية الاختيار بينها. فحتى الظاهرة الحديثة يمكن اعتبارها تستحق الحفاظ عليها كدفاع ضد التغير السريع في التكنولوجيا أو كرمز من رموز الهوية الثقافية أو الاثنين معا.[5]

3 - الحفاظ على التراث الأثري وأهميته:

يجب التأكيد على ضرورة وضع رؤية واضحة ومشتركة لسياسات المحافظة على التراث العمراني في المجتمع. والتأكيد على الحاجة الملحة لوضع «خارطة طريق» ولوائح تهدف للمحافظة على هذا التراث قابلة للتطبيق والمتابعة، تتضمن تعريفات متفقا عليها لعناصر التراث العمراني والثقافي والطبيعي.

إنّ المعالم المعمارية هي إفراز طبيعي للتفاعلات الحضارية والسياسية والاقتصادية والاجتماعية في كل مرحلة، منذ فجر التاريخ حتى العصر الحديث[6].

وقد أولت المنظمات الدولية أهمية بالغة لهذه المعالم وحرصت على تقديم الإرشادات فيما يخص سن أنظمة وتشريعات واضحة لإحصاء وتسجيل مواقع التراث العمراني، تضمن الحفاظ على هوية العمارة المحلية سواء كانت تراثية أو معاصرة ضمن رؤية مستقبلية، والعمل على تبادل الخبرات والتجارب الناجحة بين المجتمعات في مجال الحفاظ على التراث العمراني، وتأسيس الشراكات الإستراتيجية بينها.

إنّ بذل الجهود للحفاظ على التراث لن تحقق أهدافها، إلا من خلال القيام بجهود مضاعفة من اجل نشر الوعي والتحسيس بقيمة التراث، والقيام بجهود تثقيفية لتشكيل قاعدة اجتماعية تحتضن فكرة الاهتمام بالتراث والآثار والاهتمام بها، والعمل على ترسيخ قيمتها في أذهان مختلف الأطياف والطبقات الاجتماعية، وإحداث نقلة نوعية في نظرة الناس للتراث من خلال إبراز قيمته التاريخية، وإبراز مساهمات الآباء والأجداد وكفاحهم في تأسيسه وبنائه، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة الاعتبار للتراث، وعدم اعتباره مجرد ترف ولهو ليس له قيمه، أو ليس له من فائدة.

كما يمكن للمجتمع المدني العمل على تجسيد وترسيخ الوعي بأهمية التراث وقيمته، بالعمل على تأسيس المراكز والمتاحف التي تحفظ بقايا الآثار والمقتنيات والوثائق والمخطوطات والصور، مما يتيح للزوار التعرف والإطلاع على هذه المحتويات ومشاهدتها بطريقة عرض متحفي، يساعد على إبراز حضارة هذه المنطقة ومعالمها الأثرية، وتعريف المجتمع عليها. فالسائح الذي يقوم بزيارة معالم التراث العمراني لا يقوم «باقتناء» تلك المعالم و لكن يقوم «باقتناء» تجربة إنسانية نشأت من تلك الزيارة.[7]بالإضافة إلى إمكانية مساهمة هذه المراكز في تدوين التراث الشفوي والمهارات والمهن التقليدية وتوثيقها بالوسائل الحديثة، وتسجيل ما خلفه السابقين من نتاج أدبي وفني وثقافي، وأي معارف وتجارب أخرى عرفتها الأجيال السابقة، نتيجة احتكاكها مع محيطها، أو من خلال تفاعلها مع ما مرت به من أحداث وظروف مختلفة، عاشتها وعايشتها واستجابت لتحدياتها، وخاضت بسببها معارك الحياة الصعبة.

ومهما يكن سبب المحافظة على الموقع، يجب توفير سبل الحفاظ، ليس على الوحدات المنفردة فحسب، بل على المعالم الأصلية للمنطقة ككل[8]. إنّ الاهتمام بالتراث وتسجيله وتوثيق جوانبه المختلفة وعرضه وإبرازه، يستدعي تنظيم المهرجانات والفعاليات التراثية، وتمثيل ما مارسوه من مختلف الفنون الشعبية التي عرفتها المنطقة قديما.

ويمكن أيضا تخليد التراث العمراني من خلال تنظيم مختلف المعارض، مثل معارض الصور القديمة والنادرة التي التقطتها عدسات المصورين سالفا، والتي تؤرخ لهذا التراث وهذه الآثار حسب سنوات التقاطها، ومن ثم مقارنتها بالواقع الحاضر، لاكتشاف مدى التغيرات والتحولات التي حدثت وطرأت على طبيعة المنطقة، وانعكاسات وآثار وتبعات حركة التحديث والنمو العمراني والصناعي على تراث وبيئة هذه المنطقة.

4 - المجتمع المدني وحماية الاثار:

إن التدهور الذي لحق بمعالمنا الأثرية يجعلنا نتساءل، أهو عدم وعي المواطن أم هي لامبالاة المسئولين بهذا الإرث التاريخي؟ كل هذه المعالم التي أبهرت المثقفين والتاريخيين وهواة الآثار وجميع زوارها سواء في الجانب المعماري أو التاريخي أو السياحي، إلا أنها للأسف تعيش وضعا صعبا لا تحسد عليه، من تشقق المعالم الأثرية لغياب عمليات الترميم والصيانة واندثار الألوان الزاهية بالألواح الفسيفسائية نتيجة الإهمال. وكذلك سرقة وضياع العديد من التحف بسبب غياب الحراسة. وانتشار الأوساخ والقمامة وإشعال النار تحت جدرانها مما شوه منظرها نتيجة غياب العناية والتهميش الواضح من طرف السلطات

مع غياب اتخاذ إجراءات صارمة ورادعة للمتسببين في تدهور الآثار. وعدم وجود سياسة تربوية وسياحية لتحسيس المواطن بأهمية هذه المعالم الأثرية وإشراك الجمعيات في التوعية بالإرث التاريخي والثقافي للمنطقة. وإشراكه في تحمل مسؤولية حماية التراث الحضاري الأثري والتراثي، واطلاعه بالمسؤولية، وذلك بإدخاله ومشاركته في اللجان والمؤسسات الحكومية والأهلية الراعية لذلك الأمر. ومن الضروري إحداث مؤسسات حكومية أو أهلية تساعد على توعية المواطنين وشاغلي الأبنية الأثرية والتراثية، والاتصال بالجهات الفاعلة في هذا المجال كالمجالس المحلية وسلطات الحكم المحلي، أو سلطات الحكم المركزي كالوزارات المختلفة ومجلس النواب، وشرح أبعاد قضية التراث وفائدتها للشعب والهوية، وبالتالي مطالبتها بتخصيص الأموال اللازمة لصيانة تلك المباني وترشيد استخداماتها وإصدار التشريعات المنظمة لذلك.

وأمام هذا الوضع الذي آلت إليه معالمنا الأثرية فانه يكون من الضروري على جمعيات المجتمع المدني أن تقوم بمجموعة من التدابير على شكل اقتراحات من شأنها أن تساعد على الارتقاء بالآثار وحمايتها من كل أشكال التلف والضياع والنسيان أولا:

5 - **الجانب التربوي والتحسيسي**:

-1 تشكيل مجموعات مختصة في تحسيس وتوعية الزائرين والمترددين على المواقع الأثرية، وتدعوهم لحمايتها وتحذر من إتلافها.

-2 إعداد مرشد سياحي ونشره على أوسع نطاق بحيث يضم الخارطة الأثرية ويعرف بأغلب المعالم الأثرية.

-3 إقامة مكتبة تاريخية ومعرض مفتوح يحمل صور وتعاريف ومؤلفات تتعلق بالإرث التاريخي.

-4 تنظيم حملات تطوعية لتنظيف محيط المعالم الأثرية وتشجير المساحات الخضراء حولها.

-5 برمجة خرجات ميدانية للمواقع الأثرية لتلاميذ المدارس وتوجيههم إلى ضرورة العناية بها.

-6 تشجيع بعض النشاطات التجارية والحرف التي تساهم في حماية المواقع الأثرية وترويج الدعاية السياحية لها مثلا: مصور فوتوغرافي، بائع أزهار، رسام أو حرفي، موسيقي.

-7 إقامة ملصقات ولوحات إشهارية تتعلق بالمواقع الأثرية بهدف التعريف بها.

6 - الجانب الاجرائي:

-1 إحصاء كل المعالم و المواقع الأثرية ووضعها تحت الحراسة.

-2 اتباع الطرق العملية للحفاظ على التحف ومنها فتح سجل تقويم للتحف وإعداد بطاقات فنية للمعالم الأثرية.

-3 انشاء وتشجيع اللجان المختصة التي تهتم بالآثار.

-4 اتخاذ إجراءات ردعية صارمة ضد المتسببين في تدهور المعالم الأثرية.

-5 تنشيط وتعميم الفرق المختصة بترميم وصيانة المعالم الأثرية مع التشجيع على إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة في هذا الشأن.

7 - المخاطر المحدقة بالتراث الأثري وسبل اجتنابها:

7 - 1 السرقة

كما تعرف المواقع الاثرية عمليات سرقة مخططة من طرف شبكات مختصة في سرقة التحف الأثرية. فتستغل الأوضاع الصعبة الراهنة للتعدي على المواقع الأثرية في المناطق البعيدة عن أبناء المجتمع المحلي، الأمر الذي سبّب أضراراً وخسائر. كما أصيبت مواقع أخرى ببعض التخريب. إنّ مجتمعنا عبارة عن متحف مفتوح على الهواء الطلق، فالمواقع الأثرية منتشرة في مختلف أرجاء الوطن من دون استثناء، وأن هذا الأمر يجعل من عمليات الاعتداء على هذه المواقع أمراً أكثر سهولة. وأكثر صعوبة عند محاولة حمايتها.

إن الصعوبات التي يتعرض لها هذا القطاع تتمثل أساسا في التعديات على حرم المواقع الأثرية بالبناء في الوقت الذي يحرم فيه القانون البناء بالقرب من المواقع.

8 - الوقاية من المخاطر:

إن المساهمة في الحافظ على الآثار وحمايتها تتطلب منا المشاركة فى إدارة وتدبير شؤون التراث وحفظه والاهتمام به، بالشراكة والتعاون والتواصل مع الجهات ذات الاختصاص. ويتطلب منّا ذلك الخطوات التالية:

- السعي إلى ضم هذه المواقع الأثرية وإضافتها إلى قوائم التراث الإنساني الخالد.

- وضع الخطط التي ترمي إلى ترميم وتأهيل المباني التراثية والأثرية، والحفاظ عليها.

- العمل على تطوير وإعادة تأهيل مراكز المدن القديمة وأسواقها الشعبية.

- التحسيس بأهمية التراث الأثري واعتباره عنصر من العناصر المكونة والمشكلة لهوية المجتمع وضرورة حمايته والمحافظة عليه.

- القيام بجهود مضاعفة من اجل نشر الوعي بقيمة التراث، والقيام بجهود تثقيفية لتشكيل قاعدة اجتماعية تحتضن فكرة الاهتمام بالتراث والآثار والاهتمام بها، والعمل على ترسيخ قيمتها في أذهان مختلف الأطياف والطبقات الاجتماعية، وإحداث نقلة نوعية في نظرة الناس للتراث من خلال إبراز قيمته التاريخية، وإبراز مساهمات الآباء والأجداد وكفاحهم في تأسيسه وبنائه، وهو الأمر الذي يستدعي إعادة الاعتبار للتراث، وعدم اعتباره مجرد ترف ولهو ليس له قيمه، أو ليس له من فائدة.

- تنظيم المعارض تخليدا للتراث العمراني من خلال معارض الصور القديمة والنادرة التي التقطتها عدسات المصورين في حقب سابقة، والتي تؤرخ لهذا التراث وهذه الآثار، ومن ثم مقارنتها بالواقع الحاضر، لاكتشاف التغيرات والتحولات التي حدثت.

- تنظيم المهرجانات التراثية وإقامة البرامج والمشاريع التي تعنى بشرح مهن وحرف الأوائل وصناعاتهم اليدوية، وتمثيل ما مارسوه من مختلف الفنون الشعبية.

- التأكيد على أن موضوع حماية التراث والبيئة واجب وطني يجب الوفاء به، من اجل هدف تنمية الإنسان المواطن وتحسين مستوى حياته.

الخاتمة:

ومن المهم التأكيد على أن موضوع حماية التراث والبيئة ليس ترفا فكريا، وإنما هو واجب يجب الوفاء به، وان لا يكون الاهتمام بهذه القضايا مجرد اهتماما موسميا سطحيا، بل من المهم أن يكون اهتماما فعليا وفاعلا وفعّالاً، تؤسس له الأطر المؤسساتية الرسمية والأهلية، كالتشريعات المتكاملة والآليات المتطوّرة، وكل ذلك من اجل هدف تنمية الإنسان المواطن وتحسين مستوى حياته، وتوفير كافة الظروف الضرورية ذات العلاقة بمتطلبات الارتقاء به وبمستواه، وتضمن له الاستقرار والحياة الكريمة ، وترفع من جودة ونوعية معيشته.

هوامش البحث:

1. صحيفة المدينة اليومية الالكترونية. الجمعة ،2011/11/04. مؤسسة المدينة للصحافة والنشر. د، الزهراني: التراث العمراني يعبر عن البعد الثقافي والحضاري للشعوب.
2. نفسه
3. نفسه
4. Erder, Cevat, «Our Architectural Héritage: from consciousness to conservation», UNESCO, Paris, 1986. p. 15.
5. Isar, Yudhishthir Raj, Ed., «Why Preserve the Past? The Challenge to Our Cultural Héritage», Smithsonian Institute Press, Washington, D.C. and UNESCO, Paris, 1986. p. 11.
6. د. عبد الباقي إبراهيم ود. حازم إبراهيم، «المنظور التاريخي للعمارة في المشرق العربي»، مركز الدراسات التخطيطية

والمعمارية، فبراير 1987. ص3.

7. Prentice, Richard, «Tourism and Héritage Attractions», Routledge, London and New Yourk, 1993. p. 202.
8. بودريغو م. ف. دى اندرادى، «الحفاظ على المواقع الحضرية» ترجمة الدكتور خالص الاشعب في صيانة التراث الحضاري المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، إدارة الثقافة - تونس 1990. ص 323

المراجع العربية:

1 -د. عبد الباقي إبراهيم ود. حازم إبراهيم، «المنظور التاريخي للعمارة في المشرق العربي»، مركز الدراسات التخطيطية والمعمارية، فبراير 1987.

2 - بودريغو م. ف. دى اندرادى، «الحفاظ على المواقع الحضرية» ترجمة الدكتور خالص الاشعب في صيانة التراث الحضاري المنظمة العربية للتربية و الثقافة و العلوم، إدارة الثقافة - تونس 1990.

المراجع بالأجنبية:

1- Erder, Cevat, «Our Architectural Heritage: from consciousness to conservation», UNESCO, Paris, 1986
2- Isar, Yudhishthir Raj, Ed., «Why Preserve the Past? The Challenge to Our Cultural Heritage», Smithsonian Institute Press, Washington, D.C. and UNESCO, Paris, 1986
3- Prentice, Richard, «Tourism and Heritage Attractions», Routledge, London and New Yourk, 1993

-1جريدة الوطن السعودية.الصفحة الثقافية. 2010/05/28.

-2 جريدة الشرق الأوسط. المؤتمر العمراني ينتهي إلى "خارطة طريق" للحفاظ على التراث الإسلامي.2010/05/27 .

3 صحيفة المدينة اليومية الالكترونية. الجمعة ،2011/11/04. مؤسسة المدينة للصحافة والنشر. د، الزهراني: التراث العمراني يعبر عن البعد الثقافي والحضاري للشعوب